- **الجمهورية – الاثنين18.07.2017**
  - أسعار النفط مستقرة مع استمرار تخمة المعروض

التفاصيل:

أسعار النفط مستقرة مع استمرار تخمة المعروض

اتسمت التعاملات في أسواق النفط بالحذر اليوم لتتلقى الأسعار دعماً من تعزز الطلب لكن مع تعرضها لضغوط من استمرار ارتفاع الإمدادات من منظمة أوبك والولايات المتحدة.

وبلغت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت 48.39 دولار للبرميل لتنخفض ثلاثة سنتات عن الإغلاق السابق لها. وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي أربعة سنتات إلى 45.98 دولار للبرميل.

وفي مؤشر على قوة الطلب، أظهرت بيانات أمس الاثنين أن شركات التكرير في الصين زادت استهلاك الخام في حزيران إلى ثاني أعلى مستوى على الإطلاق. لكن أسواق النفط تعاني من فائض في المعروض منذ 2014 ممّا نتج عنه انخفاض الأسعار بواقع 50 بالمئة منذ ذلك الحين.

ولم يتمخض اتفاق، أبرمته منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) مع روسيا ومنتجين آخرين غير أعضاء بالمنظمة لخفض الإمدادات نحو 1.8 مليون برميل يوميا في الفترة بين كانون الثاني من هذا العام وآذار 2018، حتى الآن عن شح السوق وارتفاع الأسعار الذي يتطلع إليه المنتجون.

يرجع هذا إلى استمرار ارتفاع الإمدادات من "أوبك" بسبب زيادة الإنتاج من نيجيريا وليبيا، دولتي أوبك المعفيتين من الاتفاق، وزيادة الإنتاج الأميركي.

وقالت الإكوادور، وهي منتج صغير في أوبك، اليوم إنها لا تفي بتعهدها بخفض إنتاجها 26 ألف برميل يومياً بسبب عجز الموازنة الذي تعاني منه البلاد والمتوقع أن يبلغ 7.5 % من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام.

- **المستقبل – الاثنين18.07.2017**
  - «الأحكام الضريبية على الأنشطة البترولية» الى الهيئة العامة لإقراره: 20% على أرباح الشركات وغرامة على التهرّب لا تقل عن 100 مليون ليرة

التفاصيل:

«الأحكام الضريبية على الأنشطة البترولية» الى الهيئة العامة لإقراره: 20% على أرباح الشركات وغرامة على التهرّب لا تقل عن 100 مليون ليرة

بعدما أنجزت اللجان المشتركة النيابية مشروع قانون الأحكام الضريبية المتعلقة بالأنشطة البترولية، وفقاً للقانون 132 تاريخ 2010/8/24، يوضع مشروع القانون هذا بندا في ملحق لجدول أعمال الهيئة العامة لمجلس النواب لاقراره، والتي تنعقد اليوم وغداً.

وقالت مصادر ذات صلة بالقطاع البترولي، إن من شأن اقرار هذا القانون أن يجذب ويحفِّز الشركات

البترولية المؤهلة للاستثمار في لبنان، خصوصاً وأن الأمر يتعلق بالضرائب والأرباح، وهو سيشكل مدخلاً جدياً للدخول في عملية الأنشطة البترولية منذ أمدٍ بعيد. فللضرائب دور أساسي في النظام المالي الخاص بهذه الأنشطة ولا سيما على صعيد دورة التراخيص، اذ تشكل جزءاً رئيسياً من حصة الدولة في الأنشطة البترولية.

ومشروع القانون الذي ناقشته اللجان المشتركة وأقرته، عبارة عن 26 مادة. وهو جاء بناء على دراسات اقتصادية ومالية وقانونية قامت بها وزارة المالية، ويتضمن أحكاماً ضريبية ومالية خاصة بالشركات المؤهلة للتعاقد مع الدولة اللبنانية بموجب اتفاقيات الاستكشاف والانتاج، بالاضافة الى أحكام ضريبية تحدد وتحفظ حصة الدولة الضريبية من عائدات الانشطة البترولية.

مشروع القانون معدلاً الذي سيرفع بصيغته الحالية الى الهيئة العامة، تنشر «المستقبل» مقتطفات منه، ومن أهمها المادة الثالثة التي تنص على مبادئ احتساب النتيجة الخاضعة للضريبة، حيث أنه لغايات احتساب النتيجة الخاضعة للضريبة، على الشركات صاحبة الحقوق البترولية والشركات صاحبة الحقوق البترولية المشغلة، التقيد بما يلي:

-اعتماد مبدأ فصل الموارد بحسب اتفاقيات الاستكشاف والانتاج.

- اعتماد محاسبة التكلفة الكلية بما لا يتعارض مع الشروط المنصوص عنها في سياق هذا القانون.

- فصل التكاليف وتخصيصها وفقاً للغاية التي يتم تكبد هذه التكاليف لأجلها بحيث تعتبر كافة التكاليف الاستكشاف والتطوير تكاليف رأسمالية وتعتبر تكاليف التشغيل نفقات تشغيلية.

- في ما يتعلق بالمصاريف العامة والادارية، فإنها تخصص بشكل منتظم لتكاليف الاستكشاف وتكاليف التطوير وتكاليف التشغيل.

- اعتماد مبدأ الاستحقاق في تسجيل القيود المحاسبية على أن يطبق هذا المبدأ أيضاً على المكلفين الآخرين من مقاولين ثانويين وشركات مشغلة من غير أصحاب الحقوق.

- تطبيق السقوف الواردة في فقرة الأعباء القابلة وغير القابلة للتنزيل، على الأعباء والتكاليف قبل تخصيصها بين تكاليف رأسمالية ونفقات تشغيلية.

أما المادة الرابعة فتتعلق باحتساب النتيجة الخاضعة للضريبة. وفيها ان النتيجة الضريبية لسنة مالية معينة للشركات صاحبة الحقوق البترولية والشركات صاحبة الحقوق البترولية المشغلة هي مجموع الايرادات الناتجة عن الانشطة البترولية المشمولة بالقانون 132 بعد تنزيل جميع النفقات والأعباء التي تقتضيها مزاولة الأنشطة في تلك السنة، على ان تستوفي الشروط التالية: ان تكون ضرورية بهدف تحقيق الايرادات. ان تكون اعباء فعلية مثبتة بالمستندات. ألا تزيد قيمة الأصول الثابتة المستعملة في الأنشطة البترولية.

وتحدد المادة السابعة، معدل الضريبة، حيث تخضع أرباح الشركات صاحبة الحقوق البترولية المشغلة لضريبة نسبية قدرها 20 في المئة من النتيجة الخاضعة للضريبة المحتسبة وفقاً للمادة الرابعة من هذا القانون.

وتشير المادة الثامنة والمتعلقة بالايرادات الضريبية من الانشطة البترولية، بأنه تحدد وجهة ضريبة

الدخل المتوجبة على الشركات صاحبة الحقوق البترولية والشركات صاحبة الحقوق البترولية المشغلة في قانون انشاء الصندوق السيادي عند صدوره.

وتتعلق المادة التاسعة بـ«ايرادات رؤوس الأموال المنقولة»، فيما تؤشر المادة العاشرة الى الضريبة المقتطعة لدى المنبع، إذ يتوجب على الشركات صاحبة الحقوق البترولية والشركات صاحبة الحقوق البترولية المشغلة، الشركات المشغلة من غير اصحاب الحقوق، المقاولين الثانويين والمتعاقدين الثانويين التصريح فصليا عن المبالغ المستحقة لأشخاص غير مقيمين وتأدية الضريبة فصليا في حال توجبها وذلك خلال مهلة 20 يوما من نهاية كل فصل ميلادي. كما يتوجب على المكلفين المشار اليهم اعلاه اقتطاع الضريبة الا اذا ثبت ان الشخص الذي يتعاملون معه يمارس عمل من خلال منشأة دائمة أو مقيم في لبنان او في دولة ترتبط مع لبنان باتفاقية لتلافي الازدواج تحدد دقائق تطبيق هذا البند بقرار يصدر عن وزير المالية. أما في ما يتعلق بضريبة الدخل على الرواتب والأجور، فقد حددتها المادة الحادية عشرة.

وفي الفصل المتعلق بالضرائب غير المباشرة، فقد أشارت المادة 14 الى رسم الطابع المالي، بحيث تبقى خاضعة لرسم الطابع المالي النسبي، كافة الاتفاقات التي توقعها الشركات صاحبة الحقوق البترولية والشركات صاحبة الحقوق البترولية المشغلة باستثناء اتفاقات الاستكشاف والإنتاج التي تخضع لرسم طابع مالي مقطوع قدره خمسة ملايين ليرة.

وأعفت المادة 15 من ضريبة الأملاك المبنية الإنشاءات، التركيبات والمركبات المستخدمة للقيام بالأنشطة البترولية في المياه البحرية وفقاً للتعريف المحدد لهذه المياه في القانون رقم 132.

وتناولت المادة 16 من هذا القانون تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، بحيث تخضع لها عمليات تسليم الأموال أو تقديم الخدمات الخاضعة للضريبة أو المعفاة من الضريبة مع حق الحسم، التي تتم ضمن الأراضي اللبنانية أو المياه البحرية، والتي يقوم بها الأشخاص الذين يمارسون الأنشطة البترولية أو موردو الخدمات والمواد لهؤلاء الأشخاص. يمكن للشركات المساهمة وفقاً للقانون رقم 132 أن تطلب إخضاعها اختيارياً للضريبة على القيمة المضافة منذ تاريخ تسجيلها في وزارة المالية. وتعفى من الضريبة على القيمة المضافة مع حق الحسم عملية تسليم أو نقل المنتجات البترولية إلى خارج الأراضي اللبنانية وخارج المياه البحرية وفقاً للتعريف المحدد لهذه المياه في القانون رقم 132، شرط ان تكون هيئة ادارة القطاع البترولي قد وافقت على عمليات التصدير.

ويحق للشركات المساهمة من أصحاب الحقوق البترولية وأصحاب الحقوق البترولية المشغلة حسم الضريبة على القيمة المضافة المدفوعة التي تحملتها نتيجة قيامها بأعمال متعلقة بالأنشطة البترولية منذ تاريخ بدء مفعول تسجيلها في الضريبة على القيمة المضافة حتى قبل تحقيق أي إيرادات. ويحق للشركات حسم كامل الضريبة على القيمة المضافة المتكبدة بهدف تصميم، شراء، إنشاء، تركيب، تشغيل وصيانة الآلات والمعدات حتى ولو كانت مدفوعة على بناء وتطوير هذه الآلات والمعدات مهما كانت المواد التي صنعت أو أنشئت بها بما فيها المواد التي تستخدم عادة في إنشاء الأبنية كالإسمنت، الحديد وغيرها. وتعفى من هذه الضريبة عند الاستيراد كافة الأموال المعفاة من الرسوم الجمركية المنصوص عنها في المادة 21 من هذا القانون، التي يستوردها كل صاحب حق أو صاحب حق مشغل أو وكيلهم لاستخدامها في الأنشطة البترولية. إن العمليات التي تجري بين أصحاب الحقوق البترولية من جهة وأصحاب الحقوق البترولية المشغلة من جهة أخرى، والتي تندرج مباشرة ضمن إطار اتفاقية الاستكشاف والإنتاج والتي تشتمل فقط على عمليات توزيع المصاريف، تبقى غير خاضعة لهذه الضريبة ولا يتوجب إصدار فواتير لإثبات هذا النوع من العمليات، وتخضع لأحكام قانون هذه الضريبة، الخدمات المتبادلة بين أصحاب الحقوق.

ونصت المادة 17على مكافحة التهرب من الضريبة، بحيث يحق للوحدة الضريبية المختصة في وزارة المالية، في حال وجود حال من حالات التهرب الضريبي بأن تأخذ كل أو بعض من التدابير. أما في ما يتعلق بالموجبات الضريبية، فقد حددتها المادة 18 إذ يتوجب على الشركات تقديم وصف لإجراءات التخصيص التي تتبعها. كما يتوجب عليها تقديم تصاريحها الضريبية على نماذج معدة من قبل وزارة المالية. ويتوجب عليها مسك السجلات المحاسبية، وتقديم التصاريح وتسديد الضريبة للخزينة اللبنانية بالدولار الأميركي، وتقديم تصريح ضريبة الدخل وتقرير مدقق الحسابات إلى الوحدة الضريبية المختصة قبل 31 أيار من السنة المالية التالية أو ضمن مهلة 5 أشهر من نهاية السنة المالية الخاصة في حال اتبعتها هذه الشركات. على هذه الشركات أن تسدد دفعات فصيلة مسبقة لضريبة الدخل على أرباح المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية خلال مهلة 20 يوماً من نهاية كل فصل. وتحدد دقائق تطبيق هذا البند بموجب قرار يصدر عن وزير المالية.

وحددت المادة 19 الغرامات، فأشارت الى أنها تطبق على المخالفات الضريبية التي ترتكبها الشركات صاحبة الحقوق البترولية والشركات صاحبة الحقوق البترولية المشغلة الغرامات المنصوص عنها في القانون رقم 44 (قانون الإجراءات الضريبية). وتفرض على الشركات التي أغفلت عن إعلام الإدارة الضريبية بالمعلومات المنصوص عنها في المادة 9 البند -1- منها غرامة قدرها خمسة ملايين ليرة. أما في حالات التهرب الضريبي المحددة في هذا القانون، فتستبدل الغرامة المنصوص عنها في المادة 110 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية) والمتعلقة بالتصاريح الضريبية غير الصحيحة بالغرامة التالية: تفرض على كل شخص يصرح بأقل من الضريبة الواجب التصريح عنها، غرامة قدرها ثلاثماية في المئة (300 في المئة) من قيمة الفرق بين الضريبة الصافية المتوجبة والضريبة الصافية المصرح عنها، على ألا تقل الغرامة عن 100,000,000ل.ل. (مئة مليون ليرة). ويطبق الحد الأدنى أيضاً في حال وجود خسارة مدورة أو رصيد مدور خلال الفترة الضريبية المعنية.

..ولجنة الأشغال توصي بإقرار القانون
عقدت الاشغال العامة والنقل والطاقة والمياه أمس جلسة برئاسة النائب محمد قباني الذي قال على اثرها «ان اللجنة بحثت في موضوعين: الاول اقتراح تعديل تنظيم مهنة الطوبوغرافيين وانشاء نقابة للطوبوغرافيين، والثاني مشروع وضع الاحكام الضريبية المتعلقة بالانشطة البترولية». اضاف «هناك دورة تراخيص للشركات النفطية التي ستدخل العرض والحد الاقصى هو 15 ايلول بحيث يجب ان يقر قانون الاحكام الضريبية في اقرب وقت واليوم قبل غد، لان الشركات التي ستدخل العرض تحتاج الى ان تطلع على الضرائب الموضوعة قبل تقديم عروضها، ونحن نريد نجاح الدورة المقبلة في 15 ايلول، ونريد ان نرفع علم بدء التنقيب عن النفط من مياهنا الاقليمية وان نحصل على مشاركة جدية في التنقيب عن النفط والغاز. وهذا الامر اذا حصل سينعكس ايجابا على الوضع المالي والاقتصادي في لبنان، والامر الثاني سيعطي دعما معنويا للشعب اللبناني بأنه سيخرج من ازمة».

- **الشرق الاوسط – الاثنين18.07.2017**
  - ارتفاع طفيف في أسعار النفط في آسيا
  - مشروعات غاز جديدة تزيد إنتاج مصر 100 % في 2020 الحكومة تدرس منظومة دعم الخبز

التفاصيل:

ارتفاع طفيف في أسعار النفط في آسيا

تسجل أسعار النفط ارتفاعاً طفيفاً في آسيا، اليوم (الثلاثاء)، لكن المحللين يرون أن الأسواق ما زالت قلقة بسبب وفرة العرض .ونحو الساعة 30:04 ت. غ، كسب برميل النفط الخفيف (لايت سويت كرود)، النفط المرجعي الأميركي للخام، تسليم أغسطس (آب) 7 سنتات ليبلغ 09.46 دولار في المبادلات الإلكترونية في آسيا .أما برميل برنت النفط المرجعي الأوروبي تسليم سبتمبر (أيلول)، فقد ارتفع 9 سنتات ليبلغ 51.48 دولار .وكانت أسعار النفط أغلقت على انخفاض الاثنين في نيويورك بعد ارتفاع بنسبة 5 في المائة الأسبوع الماضي .وترى الوكالة الدولية للطاقة أن المنتجين الأميركيين السبعة الكبار للغاز الصخري سينتجون 558 ألفاً و500 برميل يومياً في أغسطس، أي بزيادة قدرها 113 ألف برميل عن يوليو (تموز) .وأشارت جين فو، المحللة لدى مجموعة «سي إم سي ماركيتس» في سنغافورة، إلى «القلق المستمر من ارتفاع الإنتاج في الولايات المتحدة» الذي يجعل ارتفاع الأسعار .ضئيلاً وينتظر المستثمرون نشر الأرقام الرسمية للاحتياطات الأميركية الأربعاء. ويفترض أن تكشف هذه الأرقام وضع الطلب على الخام في أكبر اقتصاد في العالم.

مشروعات غاز جديدة تزيد إنتاج مصر 100 % في 2020 الحكومة تدرس منظومة دعم الخبز

قال وزير البترول المصري طارق الملا أمس الاثنين، إن مشروعات الغاز الطبيعي الجديدة في مصر ستزيد الإنتاج بنسبة 50 في المائة في 2018 و100 في المائة في 2020 .وارتفع إنتاج مصر من الغاز الطبيعي إلى نحو 1.5 مليار قدم مكعبة يوميا في 2017 من 4.4 مليار قدم مكعبة في 2016 مع بدء الإنتاج من المرحلة الأولى من مشروع شمال الإسكندرية التابع لشركة بي.بي .هر وشمال الإسكندرية ونورس من أهم المشروعات التي ستؤدي إلى زيادة إنتاج الغاز الطبيعي... وستساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من وقال الوزير في بيان: «حقول ظُ الغاز الطبيعي بنهاية 2018 ».هر في 2015 وهو أكبر حقل غاز في البحر المتوسط وتقدر احتياطياته بنحو 850 مليار متر مكعب. واستكملت الشركة الإيطالية كانت إيني الإيطالية اكتشفت الحقل ظُ إجراءات نيل الموافقة على تطويره في فبراير (شباط)، ومن المقرر بدء إنتاج الغاز منه بنهاية العام الحالي .وتجري مصر محادثات مع موردي الغاز المسال لتأجيل شحنات متعاقد عليها للعام الحالي وتهدف لخفض مشتريات 2018 في ظل ارتفاع إنتاج الغاز المحلي من الاكتشافات الجديدة مما قلص الطلب على الغاز المستورد الأعلى تكلفة .ومن شأن زيادة إنتاج الغاز، تقليل الاستيراد، مما يدعم الاحتياطي النقدي الأجنبي، والذي تعتمد عليه مصر في استيراد معظم احتياجاتها؛ وفي هذا الإطار قال وزير المالية المصري عمرو الجارحي أمس، إن مصر تتوقع الحصول على الدفعة الثالثة من قرض صندوق النقد الدولي بين ديسمبر (كانون الأول) ويناير (كانون الثاني)، وذلك بنحو ملياري دولار .واتفق صندوق النقد على برنامج لمدة ثلاث سنوات مع مصر في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي وأفرج عن دفعتين بقيمة إجمالية أربعة مليارات دولار من قرض قيمته 12 مليار دولار يهدف إلى إعطاء دفعة للاقتصاد. وقال الجارحي في اتصال مع رويترز: «المراجعة الجديدة لصندوق النقد الدولي ستكون بين نوفمبر وديسمبر (كانون الأول) على أن نحصل على الدفعة الثالثة بين ديسمبر)كانون الأول) ويناير بنحو ملياري الدولار. «المراجعة الثالثة للصندوق ستكون بين مارس (آذار) وأبريل (نيسان) 2018 ».وتنفذ حكومة مصر إصلاحات اقتصادية منذ نهاية 2015 سعيا لإنعاش الاقتصاد وإعادته إلى مسار النمو شملت زيادة أسعار الطاقة والدواء وتحرير سعر الصرف وإقرار قوانين

جديدة للاستثمار وتعديلات على قانون ضريبة الدخل وإقرار قانون ضريبة القيمة المضافة والموافقة مبدئيا على قانون للإفلاس .وكشفت مصادر حكومية أمس أن البرنامج الإصلاحي في البلاد يتضمن دراسة من الحكومة المصرية لمضاعفة الحافز النقدي لبرنامج يستهدف تشجيع المواطنين على الحد من استهلاك الخبز المدعم مقابل خفض حصة المواطن اليومية من أرغفة الخبز بواقع 20 في المائة .وتصرف مصر حاليا 150 رغيفا شهريا من الخبز المدعم لكل مواطن بواقع خمسة أرغفة يوميا منذ بدء العمل بمنظومة لتوزيع الخبز بالبطاقات الذكية في أبريل 2014 .وأضاف أحد المصدرين اللذين تحدثا لـ«رويترز» بشرط عدم نشر اسميهما «الحكومة تدرس رفع دعم نقاط الخبز إلى 20.0 جنيه لكل رغيف بدلا من 10.0 جنيه لأن بعض أصحاب المخابز يقومون باستغلال المواطنين والحكومة حاليا» .بعض أصحاب المخابز يبيعون سلعا للمواطنين مقابل نقاط الخبز بسعر 20.0 جنيه للرغيف ثم يقومون بتحصيل المقابل من الحكومة على أساس أكثر من 50.0 جنيه لكل رغيف كما لو كان قد تم خبزه وبيعه للمواطن بالفعل .«ويحصل المواطن حاليا على عشرة قروش مقابل كل رغيف خبز لا يشتريه من حصته نهاية كل شهر ويستطيع استخدام حصيلة ذلك في شراء سلع تموينية عن رصيده الإجمالي هو وأسرته .وقال مصدر حكومي ثان مطلع على ملف دعم الخبز: «زيادة دعم الخبز سيصاحبها تقليل لحصة المواطن من خمسة أرغفة إلى أربعة أرغفة يوميا.. متوسط استهلاك الفرد حاليا بين ثلاثة أرغفة و2.3 رغيف يوميا». ويباع الخبز المدعم بسعر خمسة قروش للرغيف وما يسمى بالرغيف السياحي بما بين 50 و100 قرش للرغيف الواحد . وتهدف الحكومة من برنامج الحد من استهلاك الخبز إلى توفير العملة الصعبة التي تستخدمها في استيراد القمح الذي يخلط مع القمح المحلي لإنتاج الخبز المدعم .وقال مصدر حكومي ثالث لـ«رويترز»: «الحكومة تدفع حاليا ما بين 375 و400 مليون جنيه شهريا لدعم نقاط الخبز وفي حالة الموافقة النهائية ستجري مضاعفة تلك الأرقام .«وتدعم مصر نحو 8.68 مليون مواطن من خلال نحو 8.20 مليون بطاقة تموين. وتخصص الحكومة 50 جنيها شهريا لكل مواطن مقيد في البطاقات التموينية لشراء عدد من السلع.

- **الدبار – الاثنين18.07.2017**

• إنتاج نفط كازاخستان يرتفع 10% في النصف الأول ليفوق حصتها بموجب اتفاق "أوبك"

التفاصيل:

إنتاج نفط كازاخستان يرتفع 10% في النصف الأول ليفوق حصتها بموجب اتفاق "أوبك"

زاد إنتاج قازاخستان من النفط ومكثفات الغاز 9.6 بالمئة في النصف الأول من 2017 إلى 42.529 مليون طن، ليتجاوز حصتها بموجب اتفاق عالمي لخفض الإنتاج، بحسب بيانات قدمها مركز تحليل تابع لوزارة الطاقة الاثنين.

وبلغ متوسط الإنتاج اليومي 235 ألف طن بما يعادل 1.722 مليون برميل بناء على معامل التحويل الذي استخدمته الوزارة والبالغ 7.33 برميل للطن.

يزيد ذلك نحو 41 ألف برميل عن المستوى الذي تعهدت قازاخستان بخفض إنتاجها إليه بموجب اتفاق بين منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والمنتجين غير الأعضاء في المنظمة.

- **الحياة – الاثنين18.07.2017**

• أسعار النفط مستقرة مع استمرار تخمة المعروض وزيادة الطلب
• سعر نفط «برنت» يتجه إلى 49 دولاراً

التفاصيل:

أسعار النفط مستقرة مع استمرار تخمة المعروض وزيادة الطلب

اتسمت التعاملات في أسواق النفط اليوم (الثلثاء) بالحذر، لتتلقى الأسعار دعماً من تعزز الطلب، لكن مع تعرضها لضغوط من استمرار ارتفاع الإمدادات من منظمة «أوبك» والولايات المتحدة.

وبلغت العقود الآجلة لخام القياس العالمي «برنت» 48.39 دولار للبرميل، لتنخفض ثلاثة سنتات عن الإغلاق السابق لها. وتراجعت العقود الآجلة لخام «غرب تكساس» الوسيط الأميركي أربعة سنتات إلى 45.98 دولار للبرميل.

وفي مؤشر إلى قوة الطلب، أظهرت بيانات أمس أن شركات التكرير في الصين زادت استهلاك الخام في حزيران (يونيو) إلى ثاني أعلى مستوى على الإطلاق.

لكن أسواق النفط تعاني من فائض في المعروض منذ العام 2014، ما نتج منه انخفاض الأسعار بواقع 50 في المئة منذ ذلك الحين.

ولم ينتج من اتفاق، أبرمته «منظمة البلدان المصدرة للنفط» (أوبك) مع روسيا ومنتجين آخرين غير أعضاء بالمنظمة لخفض الإمدادات نحو 1.8 مليون برميل يومياً في الفترة بين كانون الثاني (يناير) من هذا العام آذار (مارس) 2018، حتى الآن عن شح السوق وارتفاع الأسعار الذي يتطلع إليه المنتجون.

يرجع هذا إلى استمرار ارتفاع الإمدادات من «أوبك»، بسبب زيادة الإنتاج من نيجيريا وليبيا (دولتي أوبك المعفيتين من الاتفاق)، وزيادة الإنتاج الأميركي.

وقالت الإكوادور (وهي منتج صغير في أوبك)، اليوم أنها لا تفي بتعهدها بخفض إنتاجها 26 ألف برميل يومياً، بسبب عجز الموازنة الذي تعاني منه البلاد، والمتوقع أن يبلغ 7.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام.

سعر نفط «برنت» يتجه إلى 49 دولاراً

ارتفع سعر النفط أمس إلى نحو 49 دولاراً للبرميل، مع تباطؤ نمو عدد منصات الحفر النفطي في الولايات المتحدة، ما ساهم في انحسار المخاوف من أن يبطل ارتفاع إنتاج النفط الصخري الأميركي أثر خفض الإنتاج، الذي تقوده منظمة «أوبك»، وبفضل قوة طلب مصافي التكرير في الصين.

وكانت شركة «بيكر هيوز» أعلنت الأسبوع الماضي، أن الشركات الأميركية أضافت حفارتي نفط على مدى الأسبوع المنتهي في 14 من الشهر الجاري، ليصل الإجمالي إلى 765 حفارة.

وتعززت أيضاً التوقعات بأن استعادة التوازن التي طال انتظارها في سوق النفط، تمضي قدماً بفعل الهبوط الحاد في مخزون الخام الأميركي في الأسبوع المنتهي في السابع من هذا الشهر. وزاد خام القياس العالمي مزيج «برنت» خمسة سنتات إلى 48.96 دولار للبرميل وسجلت عقود الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 46.64 دولار للبرميل، مرتفعة عشرة سنتات أو 0.2 في المئة.

وفي الصين تشير نشاطات المصافي إلى طلب قوي، إذ زاد استهلاك مجمعات التكرير من الخام في حزيران (يونيو) الماضي، إلى ثاني أعلى مستوى مسجلاً 46.08 مليون طن أو 11.21 مليون

برميل يومياً، بزيادة 2.3 في المئة على أساس سنوي ومقارنة بـ10.98 مليون برميل يومياً في أيار (مايو) الماضي، وفقاً لأرقام المكتب الوطني للإحصاءات.
وفي مصر، كشف وزير البترول المصري طارق الملا أمس، أن مشاريع الغاز الطبيعي الجديدة في مصر «ستزيد الإنتاج بنسبة 50 في المئة عام 2018 و100 في المئة في 2020». ويُذكر أن إنتاج مصر من الغاز الطبيعي ارتفع إلى نحو 5.1 بليون قدم مكعبة يومياً هذه السنة، من 4.4 بليون قدم مكعبة في 2016، مع بدء الإنتاج من المرحلة الأولى من مشروع شمال الإسكندرية التابع لشركة «بي بي».
وقال الملا في بيان، إن «حقول ظُهر وشمال الإسكندرية ونورس من أهم المشاريع التي ستؤدي إلى زيادة إنتاج الغاز الطبيعي، وستساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعى نهاية 2018».
وكانت شركة «إيني» الإيطالية اكتشفت «حقل ظهر» عام 2015 وهو أكبر حقل غاز في البحر المتوسط، وتُقدر احتياطاته بنحو 850 بليون متر مكعب. واستكملت الشركة الإيطالية إجراءات نيل الموافقة على تطويره في شباط (فبراير)، ومن المقرر بدء إنتاج الغاز منه نهاية هذه السنة.
وتجري مصر محادثات مع موردي الغاز المسال لتأجيل شحنات متعاقد عليها لهذه السنة، وتهدف إلى خفض مشتريات 2018 في ظل ارتفاع إنتاج الغاز المحلي من الاكتشافات الجديدة، ما قلص الطلب على الغاز المستورد الأعلى كلفة.
وفي قطر، أفادت مصادر تجارية أمس، بأن «قطر للبترول» باعت خام الشاهين تحميل أيلول (سبتمبر) بخصم أقل عن الشهر السابق.
وباعت الشركة خمس شحنات بمتوسط خصم بلغ 59 سنتاً للبرميل عن السعر المعروض لخام دبي. وبلغ متوسط الخصم 93 سنتاً في آب (أغسطس). وأشار تاجر إلى أن «شل» و «إكسون موبيل» اشترتا الشحنات.
وفي روسيا، أعلنت شركة الغاز الروسية «غازبروم» أمس، أنها أنتجت 248.8 بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي منذ مطلع العام، بزيادة 18.8 في المئة على أساس سنوي».
وزادت صادرات «غازبروم» إلى أوروبا وتركيا 12.3 في المئة على أساس سنوي منذ بداية العام الحالي، لتصل إلى 102.9 بليون متر مكعب.
من جهة أخرى، زاد إنتاج كازاخستان من النفط ومكثفات الغاز 9.6 في المئة في النصف الأول من العام إلى 42.529 مليون طن، ليتجاوز حصتها بموجب اتفاق عالمي لخفض الإنتاج، بحسب بيانات قدمها مركز تحليل تابع لوزارة الطاقة.
وبلغ متوسط الإنتاج اليومي 235 ألف طن بما يعادل 1.722 مليون برميل بناء على مُعامل التحويل الذي استخدمته الوزارة والبالغ 7.33 برميل للطن.
ويزيد ذلك نحو 41 ألف برميل عن المستوى الذي تعهدت كازاخستان بخفض إنتاجها إليه بموجب اتفاق بين منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والمنتجين غير الأعضاء في المنظمة.

- **جريدة الجريدة – الاثنين18.07.2017**
  - 45.88 دولار لبرميل النفط الكويتي
  - المرزوق: الكويت استفادت من «خفض الانتاج».. وإنتاج الغاز الحر «هو شغلنا الشاغل»م المرزوق

التفاصيل:

45.88 دولار لبرميل النفط الكويتي
ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 50 سنتاً في تداولات أمس الاثنين ليبلغ مستوى 45.88 دولار أميركي مقابل 45.38 دولار للبرميل في تداولات يوم الجمعة الماضي وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط الخام في تعاملات يوم أمس مدعومة بتباطؤ نمو عدد حفارات التنقيب عن الخام في الولايات المتحدة وبفضل قوة طلب مصافي التكرير في الصين.
وارتفعت العقود الآجلة لنفط خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط إلى مستوى 46.64 دولار للبرميل.
كما ارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي (مزيج برنت) بنحو 11 سنتاً ليصل إلى مستوى 49.02 دولار للبرميل.

المرزوق: الكويت استفادت من «خفض الانتاج».. وإنتاج الغاز الحر «هو شغلنا الشاغل»م المرزوق
قال وزير النفط الكويتي عصام المرزوق إن الدول المنتجة للنفط من داخل منظمة أوبك وخارجها ماضية في تنفيذ اتفاق خفض الانتاج الموقع نهاية 2016 وبدأ سريانه مطلع العام الحالي، مضيفاً أنه لولا الاتفاق لانهارات الأسعار إلى ما دون 25 دولاراً للبرميل.
واتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وبعض المنتجين المستقلين ومنهم روسيا العام الماضي على خفض الإنتاج 1.8 مليون برميل يومياً، ويسري الاتفاق حتى مارس 2018.
وقال المرزوق في مقابلة مع رويترز إن الهدف من الاتفاق كان تحقيق التوازن بين العرض والطلب وتخفيض المخزونات التي وصلت الزيادة فيها إلى 300 مليون برميل عن متوسط خمس سنوات الذي تستهدفه المنظمة.
وأضاف المرزوق أن أحدث البيانات تشير إلى أن السحب من المخزونات الأمريكية والأوروبية كان أكبر من المتوقع «وهذا معناه أن الاتفاق بدأ يأخذ مجراه في سحب المخزونات».
وانخفضت مخزونات الولايات المتحدة من الخام 7.6 مليون برميل في أكبر تراجع أسبوعي لها خلال عشرة أشهر حسبما ذكرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية الأسبوع الماضي.
وقال المرزوق «الآن نحاول بقدر الإمكان أن نحافظ على نسبة الالتزام التي تمت خلال الستة أشهر السابقة، أوبك على مدى تاريخها لم تحظ ربما في أحسن حالاتها بأكثر من 60 بالمئة من الالتزام.
وتجاوزت درجة التزام أوبك بالاتفاق الأخير نسبة المئة بالمئة في مرحلة من المراحل.
وقال «لولا الاتفاق اليوم كنت سوف ترى الأسعار أقل من 25 دولاراً».
وأشار الوزير إلى أن الاتفاق هدف في البداية إلى تقليص المخزونات العالمية إلى متوسط خمس سنوات بنهاية يونيو الماضي «لكن اتضح لنا أن هذه الفترة لا يمكن أن تكون كافية لإنزال المخزونات.. وبالتالي كان القرار هو التوصية بتمديد الاتفاق».
وقال «المفروض أن تتم إعادة التوازن بنهاية مارس 2018».

ننتظر ونرى
رفض الوزير المرزوق أن يتحدث عمّا يمكن أن تتخذه أوبك و الدول الأخرى المشاركة في الاتفاق من قرارات في المستقبل قائلاً إن «الوقت مبكر جداً جداً» للحديث عن قرارات يمكن أن تتخذ في مارس أو نوفمبر، وأضاف «علينا أن ننتظر ونرى».
تترأس الكويت لجنة المراقبة الوزارية المشتركة لأوبك والمنتجين المستقلين والتي تضم روسيا وسلطنة عمان والجزائر وفنزويلا.

ويُعقد الاجتماع القادم للجنة في سان بطرسبرج بروسيا في الرابع والعشرين من يوليو 2017، وتجتمع دول أوبك في 30 نوفمبر في فيينا.
وقال المرزوق إن تقارير التزام الدول بخفض الانتاج في يونيو لم تنته بعد ولا حتى تقارير أوبك الدورية عن الإنتاج والعرض والطلب.
وبخصوص إمكانية الدعوة لاجتماع استثنائي لدول أوبك أو للدول الأخرى المشاركة في خفض الانتاج، قال المرزوق «ليس هناك أي داعٍ لاجتماع غير عادي».
وتساءل «لماذا أدعو لاجتماع؟ هل هناك عدم التزام بالاتفاق؟ نحن نرى الالتزان بنسبة 106 بالمئة.. إنه التزام تاريخي.. أدعو 24 دولة لمناقشة ماذا؟».
وخلال الفترة الماضية ضغطت وفرة المخزون وزيادة الانتاج من دول غير منضمة للاتفاق مثل ليبيا ونيجيريا إضافة لزيادة إنتاج النفط الصخري على أسعار الخام التي هبطت بشكل واضح وهو ما شكّل تحدياً للدول الموقعة على الاتفاق.
لكن وزير النفط الكويتي اعتبر أن التركيز ينصب على النصف الثاني من العام الذي يزيد فيه الطلب على النفط والمنتجات بسبب موسم الإجازات والسفر في الولايات المتحدة متوقعاً أن تتأثر الأسعار إيجابياً خلال الفترة المقبلة.

في حدود الاتفاق
وأكد المرزوق أنه رغم زيادة الانتاج الليبي والنيجيري فإن الإنتاج الحالي لدول أوبك الثلاث عشرة من النفط يصل إلى نحو 32.4 مليون برميل يومياً وهو لا يزال ضمن الحدود التي أقرها الاتفاق عند 32.5 مليون برميل يومياً.
وقال المرزوق «ما زلنا في الحدود التي وضعها الاتفاق في نوفمبر.. إلى الآن لم نصل إلى هذا المستوى حتى مع زيادة إنتاج ليبيا ونيجيريا».
وأكد أن لجنة مراقبة التزام الدول بالاتفاق التي ترأسها الكويت تفضل الحوار مع الدول وهي دائماً «تعطي الأعذار للدول ولا توزع الاتهامات».
وأوضح أن بعض الدول قد يكون التزامها «أقل من الطموح» بسبب ظروف تشغيلية معينة يكون من الصعب معها تخفيض الانتاج بشكل كبير أو بسبب تلبية متطلبات محلية لاسيما احتياجات توليد الطاقة الكهربائية في شهور الصيف أو غيرها لكن بعض الدول مثل السعودية وقطر يفوق التزامها حالياً نسبة المئة بالمئة.
وقال إن الدول التي وقعت الاتفاق استفادت كثيراً منه «ولا يمكن أن تستفيد دولة على حساب التزام دولة أخرى».
وأوضح أن الكويت على سبيل المثال حصلت في الستة أشهر الماضية منذ بدء الاتفاق على إيرادات نفطية «كبيرة جداً وتشجع على الالتزام» مقارنة مع الفترة المماثلة من 2016 رغم انخفاض إنتاجها.
ومع الهبوط الكبير الذي أصاب أسعار النفط في 2016 وصل سعر برميل الخام الكويتي إلى نحو 19 دولاراً في حين يدور حالياً حول 45 دولاراً.
وقال «الأسعار الحالية ربما ليست بمستوى الطموح لكنها أفضل من المستويات السابقة قبل الاتفاق».
وأكد أن فائدة الاتفاق سوف تتضح بشكل أكبر مع تحقيق أهداف مثل إعادة التوازن للأسواق.
ويلتقي المرزوق نظرائه من السعودية وروسيا والجزائر وفنزويلا وعمان في سان بطرسبرج في 24 يوليو تموز في اجتماع اللجنة المشتركة لاستعراض بيانات الامتثال خلال الأشهر الستة الماضية.
وستقوم اللجنة أيضاً باستعراض بيانات الإنتاج لكل من نيجيريا وليبيا ويمكنها تقديم توصيات إلى منظمة أوبك وغيرها من المنتجين المشاركين.
لكن المرزوق قال إن من السابق لأوانه الحديث عن توصيات لتعديل الاتفاق.

وقال الوزير الكويتي إن أسعار النفط بدأت تستقر بين 45 و50 دولاراً وهو «ما تعتبره الأسواق الآن سعراً عادلاً» بسبب التوازن بين العرض والطلب لكن انخفاض المخزونات خلال الأشهر المقبلة سيؤثر على أسعار النفط.

النفط الصخري
اعتبر الوزير الكويتي أن على الدول المنتجة للنفط التكيف مع حقيقة وجود النفط الصخري الذي قال إنه يشكل نحو خمسة بالمئة من الانتاج العالمي.
وقال «لا بد أن نقبله كجزء من حياتنا اليومية، وبالتالي لازم نتقبل وجوده كأحد المصادر العالمية.. لسنا في حالة حرب مع النفط الصخري».
وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في تقرير يوم الاثنين إن من المتوقع أن يزيد إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة للشهر الثامن على التوالي ليرتفع 112 ألف برميل يومياً إلى 5.585 مليون برميل يومياً في أغسطس، مشيرة إلى أن مستوى إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة سيكون الأعلى منذ بدء تسجيل البيانات في 2007.
تأتي الزيادة وسط قلق في السوق من أن يقوض ارتفاع إنتاج النفط الصخري الجهود التي تقودها أوبك لتقليص تخمة المعروض العالمي من الخام.
واعتبر الوزير الكويتي أن غياب النفط الصخري سوف يسبب أزمة عالمية في الانتاج لكنه اعتبر أن النفط الصخري بطبيعته مؤقت نظراً لتعقيدات إنتاجه والتكنولوجيا العالية التي يحتاجها والكلفة الباهظة التي يتطلبها لاسيما عندما تتسع رقعة الانتاج.

استراتيجية 2020
تستهدف الكويت الوصول بالقدرة الانتاجية إلى أربعة ملايين برميل من النفط يومياً بحلول 2020 والمحافظة على ذلك المستوى حتى 2030.
وقال المرزوق إن الطاقة الانتاجية للكويت اليوم 3.15 مليون برميل يومياً بينما الانتاج الفعلي 2.7 مليون برميل يومياً طبقاً للاتفاق مع دول أوبك.
وأضاف الوزير «يمكننا بسهولة أن نصل إلى أربعة ملايين» برميل يومياً، موضحاً أن هناك عدة مشاريع لمراكز تجميع النفط تضطلع بها الكويت حالياً وهي كافية لتحقيق هدف استراتيجية 2020.
وقال إن زيادة القدرة الانتاجية للبلاد يرتبط بحاجة الكويت لإنتاج الغاز الحر الذي يستخدم في توليد الطاقة الكهربائية التي يتزايد الطلب عليها بشكل كبير في شهور الصيف.
وقال إن إنتاج الغاز الحر «هو شغلنا الشاغل» وقد بدأت الكويت الاستكشاف في البحر وتأمل في إنتاج الغاز من حقل الدرة بالاتفاق مع الشريكين الآخرين السعودية وإيران.
وأوضح أن الكويت تسعى للوفاء بكامل احتياجاتها من الغاز الحر الكافي لتوليد الطاقة الكهربائية لفترة الشتاء من مواردها المحلية بحلول 2022.

- **صحيفة الاقتصادية – الاثنين18.07.2017**
  - تقرير دولي: «أوبك» الأقدر على مواجهة تقلبات الأسعار.. و«الصخري» يتذبذب لكن لن ينتهي
  - أسعار النفط مستقرة مع استمرار تخمة المعروض وتعزز الطلب

التفاصيل:

تقرير دولي: «أوبك» الأقدر على مواجهة تقلبات الأسعار.. و«الصخري» يتذبذب لكن لن ينتهي

ذكر تقرير "بتروليوم إيكونوميست" الدولي المتخصص في صناعة النفط، أن التوازن في سوق النفط أصبح يتوقف على عاملين رئيسيين، وهما حجم الإنتاج من النفط الصخري الزيتي الأمريكي وسياسات وقرارات الإنتاج في منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك."

وقال التقرير إن النفط الصخري الأمريكي الضيق يتفاعل بشكل أقوى وأسرع مع تغيرات الأسعار، مقارنة بمنتجي النفط التقليدي الذين لديهم قدرات أكبر على تحمل تقلبات الأسعار، مشيرا إلى أن الإنتاج الأمريكي يتذبذب ولكنه لن ينتهي.

وأشار إلى أن إنتاج الآبار الجديدة لكل وحدة حفر ازداد بنسبة 40 في المائة سنويا في عامي 2015 و2016، مؤكدا أن ظهور النفط الأمريكي الضيق يمكن أن يفهم على أنه تحول هيكلي طويل الأجل في سوق الطاقة.

وأضاف التقرير أن هذا يفسر سبب عدم خفض أوبك لإنتاجها بسرعة في عام 2014 حينما بدأ النفط الضيق في إحداث تأثير حقيقي في علاقة العرض والطلب وتسبب في حدوث الفجوة الحالية، لكن أوبك اختارت التدخل في الوقت الذي رأته مناسبا في عام 2016.

واعتبر التقرير أن العائق الأكبر أمام استعادة الاستقرار في السوق حاليا يتعلق بمستويات المخزونات المرتفع، مشيرا إلى أنه حتى الآن وخلال هذا العام بلغ متوسط الأسعار 53 دولارا، ويرجع ذلك جزئيا إلى إجراءات خفض الإنتاج الذي قادتها منظمة "أوبك."

وأفاد التقرير بأن استهلاك النفط والغاز الطبيعي والفحم شهد نموا بشكل أسرع من الإنتاج في عام 2016، كما شهد نفس العام زيادة الطلب على النفط الخام بمقدار 1.6 مليون برميل يوميا.

ونوه إلى أن المخزونات من النفط الخام تسجل حاليا 300 مليون برميل فوق المتوسط في خمس السنوات، مشيرا إلى أن النفط الخام ما زال يكتسب حصصا متنامية في السوق على حساب موارد الطاقة الأخرى، موضحا أن متوسط سعر خام برنت بلغ 44 دولارا للبرميل في عام 2016، بعد أن كان 52 دولارا في عام 2015 وهو أدنى متوسط سنوي منذ عام 2004.

وفى سياق متصل، استهلت أسعار النفط الخام تعاملات الأسبوع على تسجيل ارتفاعات سعرية جيدة مدعومة من قوة الطلب في مصافي الصين، وتوقعات تباطؤ نمو الإنتاج الأمريكي في العام المقبل إلى جانب نمو الحفارات النفطية بوتيرة أقل من المتوقع .

وصعدت الأسعار لليوم الثالث على التوالي وسجلت أعلى مستوى في أسبوعين، فيما سجلت الحفارات النفطية الأمريكية أدنى مستوى في شهرين.

ويترقب السوق نتائج اجتماع اللجنة الوزارية المعنية بمراقبة خفض الإنتاج التي ستعقد في مدينة بطرسبورج الروسية يوم الإثنين المقبل ويراهن كثير على اتخاذها توصيات تفعل جهود خفض الإنتاج، مع ضعف احتمال إجراء أي تخفيضات جديدة على مستوى الخفض الحالي الذي يقدر بـ 1.8 مليون برميل يوميا.

وفي هذا الإطار، قال لـ"الاقتصادية" يوهان جرفنبا؛ مدير شركة "ايلينا" للطاقة في فنلندا، إن نمو الطلب الصيني لتلبية احتياجات المصافي أسهم على نحو جيد في عودة الأسعار إلى الارتفاع، وتغلب هذا الأمر في تأثيره على الزيادات الواسعة لإنتاج كل من ليبيا ونيجيريا المعفيتين من اتفاق خفض الإنتاج، إضافة إلى تأثيرات الإنتاج الأمريكي الذي بدأ يتباطأ نسبيا وهو ما صب في صالح تعافي الأسعار مجددا.

وأشار إلى أن منظمة أوبك لم تحدد موقفها النهائي من إنتاج كل من ليبيا ونيجيريا بعدما حققا طفرة إنتاجية واسعة في يونيو الماضي، وذلك على الرغم من دعوتهما إلى اجتماع بطرسبورج الأسبوع المقبل، منوها إلى أن أوبك تتفهم الوضع السياسي الحرج في البلدين، حتى إن تم مطالبتهما بالحد من الإنتاج واستجابتهما لذلك فليس هناك ما يؤكد أن ذلك سيكون له مردود سريع وملحوظ على توازن سوق النفط.

ونوه إلى أن بعض المراقبين للسوق يرون - في المقابل - أن الحد من إنتاج الدولتين -حتى إن كانت إسهاماتهما في المعروض النفطي الدولي محدودة - فإن ذلك سيمثل خطوة على طريق

تصحيح الخلل واستعادة التوازن والاستقرار في السوق.
من جانبه، أوضح لـ"الاقتصادية" الدكتور أبهيشك ديشباند كبير الباحثين في شركة ناتيكس للطاقة، أن عملية خفض الإنتاج ستظل مهمة رئيسية ومتواصلة لمنظمة أوبك، لحين ضبط الإيقاع في السوق والحفاظ على علاقة متوازنة ومستدامة بين العرض والطلب.
ووصف مستوى المخزونات بالتحدي الأكبر الذي يواجه المنتجين، لكنه أشار إلى أنه بدأت بالفعل مؤشرات على تراجع في هذا المستوى، ما يؤكد سلامة سياسات وقرارات أوبك في التعامل مع السوق وإن كانت الوتيرة جاءت أبطأ نوعا ما من المتوقع سابقا.
ونوه إلى أن أوبك تحرص على إرسال رسائل إيجابية في السوق، تعزز مستويات الثقة باتفاق خفض الإنتاج الذي ما زال أمامه الكثير ليحققه في الشهور المقبلة، متوقعا أن يسهم الاتفاق - بفضل المتابعة والتطوير المستمر - في إعادة السوق إلى المسار الصحيح، ودعم نمو الأسعار إلى المستويات الملائمة للاستثمار.
من ناحيتها، أشار لـ"الاقتصادية" شيكاكو أشيجورو؛ عضو فريق الأبحاث في شركة "أوساكا" للغاز، إلى أن اتفاق خفض الإنتاج تحملت السعودية، وما زالت تتحمل، العبء الأكبر بإجراء تخفيضات أعمق وبأكبر حصة بين المنتجين، مشيرة إلى أن التخفيض الروسي كان أبطأ في الوتيرة واستغرق بعض الوقت مقارنة ببقية المنتجين.
وقالت إن النفط الصخري أثبت أنه أكثر مرونة، وأداؤه بعد خفض الإنتاج كان مفاجأة لكثير من المعنيين في السوق، وعلى الرغم من الديون الواسعة التي يتحملها المنتجون الأمريكيون للجهاز المصرفي، إلا أنهم أثبتوا قدرة على الصمود وعلى التواؤم من متغيرات السوق.
ونوهت إلى أن البعض يرى أن تخفيضات الإنتاج في أوبك يجري تعويضها بسهولة من قبل المنافسين خارج الاتفاق، وأنه قد يكون الأفضل لأوبك العودة مرة أخرى إلى الإنتاج بأقصى طاقة ممكنة، ما يضعف الأسعار ويضغط على الإنتاج الأمريكي ويعيده إلى حالة الجمود السابقة ولكن دول أوبك – رغم قدراتها الواسعة على تحمل الأسعار المنخفضة – إلا أن الدول المنتجة بها قد لا تتحمل اقتصادياتها العودة إلى أوضاع 2014 مرة أخرى.
من ناحية أخرى، فيما يخص الأسعار، ارتفعت أسعار النفط أمس مدعومة بتباطؤ نمو عدد حفارات التنقيب عن الخام في الولايات المتحدة وبفضل قوة طلب مصافي التكرير في الصين.
وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 11 سنتا بما يعادل 0.2 في المائة عن إغلاقها السابق لتصل إلى 49.02 دولار للبرميل، فيما سجلت عقود الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 46.64 دولار للبرميل مرتفعة بذلك عشر سنتات أو 0.2 في المائة، وتأتي الزيادات الطفيفة عقب مكاسب قوية الأسبوع الماضي.
وكانت بيكر هيوز قد قالت يوم الجمعة، إن الشركات الأمريكية أضافت حفارتي نفط على مدى الأسبوع المنتهي في 14 يوليو ليصل الإجمالي إلى 765 حفارة، ويعتبر ذلك أعلى مستوى منذ أبريل 2015 لكن وتيرة الزيادات تباطأت، وبلغ متوسط الحفارات الجديدة في الأسابيع الأربعة الأخيرة خمسة حفارات وهو أدنى مستوى منذ نوفمبر 2016.
وفي الصين تشير أنشطة المصافي إلى طلب قوي، حيث زاد استهلاك مجمعات التكرير من الخام في يونيو إلى ثاني أعلى مستوى على الإطلاق مسجلا 46.08 مليون طن أو 11.21 مليون برميل يوميا بزيادة 2.3 في المائة على أساس سنوي ومقارنة بـ10.98 مليون برميل يوميا في مايو، حسبما أظهرت أرقام المكتب الوطني للإحصاءات يوم الإثنين.
وارتفعت أسعار النفط في السوق الأوروبية أمس، لتواصل صعودها لليوم الثالث على التوالي، مسجلة أعلى مستوى في أسبوعين، استنادا إلى آفاق الطلب في الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط بالعالم، بالتزامن مع تباطؤ نمو وتيرة أنشطة الحفر في الولايات المتحدة الأمريكية في نحو شهرين.
وارتفع الخام الأمريكي إلى مستوى 46.70 دولار للبرميل من مستوى الافتتاح 46.65 دولار، وسجل أعلى مستوى 46.85 دولار الأعلى منذ 5 تموز (يوليو)، وأدنى مستوى 46.49 دولار، فيما صعد خام برنت إلى مستوى 49.10 دولار للبرميل من مستوى الافتتاح 49.00 دولار، وسجل أعلى

مستوى 49.24 دولار، وأدنى مستوى 48.88 دولار .
وأنهى النفط الخام الأمريكي تعاملات الجمعة مرتفعا بنسبة 1.2 في المائة، وصعدت عقود برنت بنسبة 1.3 في المائة، في ثاني مكسب يومي على التوالي، بفعل اتساع واردات الصين من النفط خلال النصف الأول من هذا العام.
وعلى مدار الأسبوع الماضي، حققت أسعار النفط ارتفاعا بنسبة 5.3 في المائة، في ثاني مكسب أسبوعي خلال الثلاثة أسابيع الأخيرة، بفعل تسارع وتيرة انخفاض مخزونات الخام في الولايات المتحدة.
وفي الصين زادت معامل التكرير إنتاجها في يونيو إلى ثاني أعلى مستوياتها على الإطلاق، إذ بلغ حجم الإنتاج نحو 11.21 مليون برميل يوميا، بزيادة 2.3 في المائة على أساس سنوي، وسجل الإنتاج 10.98 مليون برميل يوميا في مايو.
وفى الولايات المتحدة أعلنت شركة "بيكر هيوز" للخدمات النفطية يوم الجمعة ارتفاع منصات الحفر في البلاد بمقدار2 منصة، في ثاني زيادة أسبوعية على التوالي، وبأقل وتيرة نمو منذ أواخر مايو الماضي، ليسجل إجمالي المنصات 765 منصة، وهو أعلى مستوى منذ أبريل 2015.
وكانت الحكومة الأمريكية قد خفضت هذا الشهر، توقعات الإنتاج خلال العام المقبل إلى 9.9 مليون برميل يوميا من 10.01 مليون برميل متوسط توقعات الشهر السابق، في أول خفض منذ أن بدأت الحكومة بوضع التوقعات في يناير الماضي.
من ناحية أخرى، قال مندوب الكويت الدائم لدى منظمة أوبك، إن المخزونات العالمية ستنخفض بوتيرة أسرع خلال النصف الثاني من هذا العام مع ارتفاع الطلب، وأشار إلى أن منتجي أوبك يمتثلون بصورة أفضل لاتفاق خفض الإنتاج.
من جانب آخر، ارتفعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 46.40 دولار للبرميل يوم الجمعة مقابل 45.66 دولار للبرميل في اليوم السابق.
وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول أوبك الاثنين أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 14 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق أول ارتفاع عقب انخفاض سابق، وأن السلة كسبت أكثر من دولار، مقارنة بنفس اليوم من الأسبوع السابق الذي سجلت فيه 45.11 دولار للبرميل.

أسعار النفط مستقرة مع استمرار تخمة المعروض وتعزز الطلب

اتسمت التعاملات في أسواق النفط بالحذر اليوم الثلاثاء لتتلقى الأسعار دعما من تعزز الطلب لكن مع تعرضها لضغوط من استمرار ارتفاع الإمدادات من منظمة أوبك والولايات المتحدة.
وبحلول الساعة 0634 بتوقيت جرينتش بلغت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت 48.39 دولار للبرميل لتنخفض ثلاثة سنتات عن الإغلاق السابق لها.
وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي أربعة سنتات إلى 45.98 دولار للبرميل.
وفي مؤشر على قوة الطلب، أظهرت بيانات أمس الاثنين أن شركات التكرير في الصين زادت استهلاك الخام في يونيو حزيران إلى ثاني أعلى مستوى على الإطلاق.
لكن أسواق النفط تعاني من فائض في المعروض منذ 2014 مما نتج عنه انخفاض الأسعار بواقع 50 بالمئة منذ ذلك الحين.
ولم يتمخض اتفاق، أبرمته منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) مع روسيا ومنتجين آخرين غير أعضاء بالمنظمة لخفض الإمدادات نحو 1.8 مليون برميل يوميا في الفترة بين يناير كانون الثاني من هذا العام ومارس آذار 2018، حتى الآن عن شح السوق وارتفاع الأسعار الذي يتطلع إليه المنتجون.

يرجع هذا إلى استمرار ارتفاع الإمدادات من أوبك بسبب زيادة الإنتاج من نيجيريا وليبيا، دولتي أوبك المعفيتين من الاتفاق، وزيادة الإنتاج الأمريكي.
وقالت الإكوادور، وهي منتج صغير في أوبك، اليوم إنها لا تفي بتعهدها بخفض إنتاجها 26 ألف برميل يوميا بسبب عجز الموازنة الذي تعاني منه البلاد والمتوقع أن يبلغ 7.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام.

- **دار الخليج الاقتصادى – الإثنين18.07.2017**
  - «برنت» يلامس 49 دولاراً للبرميل
  - مضاعفة إنتاج مصر من الغاز 2020
  - عملاق النفط الصيني يسهم في إنتاج الكهرباء بمصر

التفاصيل:

«برنت» يلامس 49 دولاراً للبرميل
النفط يرتفع وسط مؤشرات بتباطؤ الإنتاج الأمريكي
عاودت أسعار النفط الصعود في الأسواق العالمية في بداية تعاملات الأسبوع أمس، وذلك بدعم تباطؤ نمو عدد حفارات التنقيب عن الخام في الولايات المتحدة، وقوة طلب مصافي التكرير في الصين .
وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 11 سنتاً بما يعادل 0.2% عن إغلاقها السابق لتصل إلى 49.02 دولار للبرميل، بينما سجلت عقود الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 46.64 دولار للبرميل مرتفعة بذلك 10 سنتات أو 0.2%.
تأتي هذه الزيادات الطفيفة عقب مكاسب قوية الأسبوع الماضي، حيث سجل برنت ارتفاعاً بلغ نحو 8% وذلك بعد أن أعلنت بيكر هيوز أن الشركات الأمريكية أضافت حفارات نفط على مدى الأسبوع المنتهي في 14 يوليو/ تموز ليصل الإجمالي إلى 765 حفارة.
وذلك أعلى مستوى منذ إبريل/ نيسان 2015 لكن وتيرة الزيادات تباطأت. وبلغ متوسط الحفارات الجديدة في الأسابيع الأربعة الأخيرة خمس حفارات وهو أدنى مستوى منذ نوفمبر تشرين الثاني 2016.
وفي الصين تشير أنشطة المصافي إلى طلب قوي حيث زاد استهلاك مجمعات التكرير من الخام في يونيو/ حزيران إلى ثاني أعلى مستوى على الإطلاق مسجلاً 46.08 مليون طن أو 11.21 مليون برميل يومياً بزيادة 2.3 بالمئة على أساس سنوي ومقارنة مع 10.98 مليون برميل يومياً في مايو/ أيار حسبما أظهرت أرقام المكتب الوطني للإحصاءات اليوم. إنتاج نفط كازاخستان يرتفع 10% في النصف الأول ليفوق حصتها بموجب اتفاق عالمي.
إلى ذلك زاد إنتاج كازاخستان من النفط ومكثفات الغاز 9.6% في النصف الأول من 2017 إلى 42.529 مليون طن، لتتجاوز حصتها بموجب اتفاق عالمي لخفض الإنتاج، بحسب بيانات قدمها مركز تحليل تابع لوزارة الطاقة أمس الاثنين.
وبلغ متوسط الإنتاج اليومي 235 ألف طن بما يعادل 1.722 مليون برميل بناء على معامل التحويل الذي استخدمته الوزارة والبالغ 7.33 برميل للطن.
يزيد ذلك نحو 41 ألف برميل عن المستوى الذي تعهدت كازاخستان بخفض إنتاجها إليه بموجب اتفاق بين منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والمنتجين غير الأعضاء في المنظمة.

مضاعفة إنتاج مصر من الغاز 2020

قال وزير البترول المصري إن مشروعات الغاز الطبيعي الجديدة في مصر ستزيد الإنتاج بنسبة 50 % في 2018 و100% في 2020.

وارتفع إنتاج مصر من الغاز الطبيعي إلى نحو 5.1 مليار قدم مكعبة يومياً في 2017 من 4.4 مليار قدم مكعبة في 2016 مع بدء الإنتاج من المرحلة الأولى من مشروع شمال الإسكندرية التابع لشركة بي.بي.

وكانت إيني الإيطالية اكتشفت الحقل ظُهر في 2015 ، وهو أكبر حقل غاز في البحر المتوسط وتقدر احتياطياته بنحو 850 مليار متر مكعب.

واستكملت الشركة الإيطالية إجراءات نيل الموافقة على تطويره في فبراير/ شباط، ومن المقرر بدء إنتاج الغاز منه بنهاية العام الحالي.

وتجري مصر محادثات مع موردي الغاز المسال لتأجيل شحنات متعاقد عليها للعام الحالي.

عملاق النفط الصيني يسهم في إنتاج الكهرباء بمصر

قال لي قيتانج ممثل الشركة (الصينية للتنمية والتكنولوجيا النفطية) في مصر، إن شركته التي تعمل في السوق المصرية للمرة الأولى، ستنظم ضخ الغاز لأحد أكبر مشروعات توليد الكهرباء في البلاد بداية شهر سبتمبر/أيلول المقبل.

ووقعت الشركة المملوكة لشركة (النفط الصينية الوطنية للغاز)، عقداً قيمته 100 مليون دولار مع الشركة المصرية للغاز (جاسكو) في العام 2016، لبناء محطة لتنظيم ضخ الغاز في محافظة بني سويف التي تبعد حوالي 110 كيلومترات جنوبي القاهرة. وأضاف لي قيتانج، في تصريح لوكالة أنباء (شينخوا)، أن «محطة تنظيم ضخ الغاز ببني سويف، وهي أكبر محطة من نوعها في مصر، سوف تساعد على توليد 4.8 جيجاوات» من الكهرباء.

وبالإضافة لمحطة بني سويف، ستقوم الشركة الصينية كذلك ببناء محطتين أخريين بنفس الحجم والمواصفات في مشروعي توليد الكهرباء في منطقة البرلس والعاصمة الإدارية، حسب ما قال المهندس أحمد خالد، وهو مهندس تركيبات بشركة (جاسكو). وأوضح أن الشركة الصينية تقوم بضخ مؤقت للغاز لمحطة توليد الكهرباء الملاصقة التي نفذتها شركة (سيمنز) الألمانية، منوهاً بأن المحطة الصينية التي تعمل تحت إدارة (جاسكو) ستعمل بكامل طاقتها في غضون ثلاثة أشهر.

»وتبلغ سعة المحطة المنظمة لمرور الغاز حوالي 920 ألف قدم مكعبة في الساعة، وهو رقم هائل مقارنة بالقياسات الصينية»، حسبما قال لي وينكنج مدير البرمجيات بالشركة الصينية.